الأمم المتحدة

E/CN.6/2012/NGO/34

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 December 2011
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع ودورها في التنمية وفي مواجهة التحديات الراهنة"

بيان مقدم من الرابطة الأمريكية لعلم النفس والرابطة الدولية لعلم النفس التطبيقي، والمجلس الدولي لعلماء النفس والاتحاد الدولي لعلم النفس وجمعية الدراسات النفسية للقضايا الاجتماعية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2012/1.

211211 201211 11-61610 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

منظورات نفسية بشأن تمكين المرأة والفتاة في الريف كإطار لوضع استراتيجية للقضاء على الفقر

أدت الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات وإعلانات الأمم المتحدة واتفاقياتها واستراتيجياتها طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية إلى تعزيز الوعي المتعلق بالتمييز وعدم المساواة القائمَين بين الجنسين واللذين تعاني منهما النساء والفتيات، بمن فيهن نساء المناطق الريفية وفتياتها (انظر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩؛ واستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة لعام ١٩٨٥، واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، وإعلان وبرنامج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦، وقرار الجمعية العامة ١٤٠/٦٤ المتعلق بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية). ولكن ذلك لم يكن كافيا لجعل الحكومات تركز أولوياتها ومواردها الإنمائية على عملية تمكين المرأة والفتاة الريفيتين باعتبارها وسيلة فعالة ومستدامة للقضاء على الفقر. وتركز المنظورات التي تستخدمها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى استئصال شأفة الفقر على المؤشرات الاقتصادية، وتهمل دور العوامل النفسية في تمكين المرأة والفتاة. ويُبرز هذا البيان المساهمات الهامة للمنظورات النفسية المتعلقة بالتمكين الرامي إلى الحد من الفقر.

وتمثل النساء سبعين في المائة من الأشخاص الرازحين في الفقر والبالغ عددهم ١,٣ بليون شخص عالميا. وتواجه النساء والفتيات الريفيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة تحديات خاصة وملحة تقتضي أن توليها لجنة وضع المرأة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى الاهتمام اللازم. ويقدم هذا البيان توصيات تتعلق بأهمية التمكين النفسي والاجتماعي والصحة العقلية كعاملَين يمكن أن يسهما في الحد من الفقر في هذه الفئة السكانية. وسيؤدي التمكين النفسي والاجتماعي والصحة العقلية إلى تعزيز الإسهامات التي تقدمها الآن النساء والفتيات الريفيات، وسيتيح لهن أيضا زيادة إسهاماتهن أكثر في مجال القضاء على الفقر.

منظورات نفسية بشأن تمكين النساء والفتيات الريفيات الفقيرات

التمكين، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، هو عملية تتاح فيها للأشخاص الذين يعانون من عدم الوصول إلى الموارد المادية والاجتماعية، إمكانيةً أكبر للوصول إلى تلك الموارد والتحكم بها وتحسين ظروف حياتهم. ويتحقق التمكين النفسي عندما يتم تمكين أي شخص من المشاركة في القرارات التي تمسه وممارسة قدر من السيطرة، ولو محدود، على الاختيارات الحياتية. ومن المعروف عموما، وهذا ما تدعمه بحوث علم النفس والعلوم الاجتماعية

الأخرى، أن التمكين أمر ضروري لتحقيق التقدم والاستقرار في التنمية الوطنية. ويوجد تنوع ثقافي وبيئي كبير فيما بين المجتمعات المحلية التي تعيش فيها النساء والفتيات الريفيات. وتتشابه تلك المجتمعات المحلية في الكثير من الخصائص، ولكنها تمتلك أيضا خصائص فريدة. ولعل المرأة الريفية ذات الإعاقة هي الأقل تمكنا من بين جميع النساء الريفيات لأنها تعاني من التمييز والفقر وما يرافق ذلك من مخاطر مجتمعية، ولأنها غالبا ما يتم تجاهلها لدى رسم السياسات. لذلك، فلا بد لجهود التمكين المخصصة لتمكين النساء والفتيات الريفيات، حتى تكون جهودا فعالة، من أن يكون لها صلة بالمجتمعات المحلية التي تخدمها من النواحي الثقافية والسكّانية.

ويتألف التمكين النفسي للنساء والفتيات الريفيات، بمن فيهم النساء والفتيات ذوات الإعاقة، من ثلاث مراحل (انظر M. A. Zemmerman, Empowerment Theory: Psychological, Organizational, and Community Levels of Analysis. Handbook of Community Psychology (2000)). فأولاً، لا بد من تخفيف الضائقة النفسية وتشجيع المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وثانيا، يجب تخفيف أثر العزلة أيضا بإقامة العلاقات والشبكات الاجتماعية. وأخيرا، لا بد من دعم حقوق المرأة في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في جميع المستويات. فالاعتراف بأن للمرأة الريفية حقوقا في التملك والمشاركة في القرارات الاقتصادية هو أمر حاسم لنجاح تمكين المرأة. ولذا فإن النهج النفسي والاجتماعي المتبع في التمكين يشجع على الاعتراف بالنساء والفتيات الريفيات وتطوير حقوق الإنسان الخاصة بهن ومواطن قوتهن ويزودهن بالموارد والمهارات. فالنساء الريفيات، حتى عندما يكنّ رازحات تحت وطأة الفقر المدقع ويعانين الفوارق الجنسانية والقيود التقليدية المفروضة على أدوار الجنسين، يؤدين دورا حاسما في الأسرة وفي تحقيق الأمن الغذائي وفي استمرار الحياة. وهن أيضا يعزِّزن التنمية الزراعية والريفية. وتشكل حيويتهن ومرونتهن عاملَين وقائيَّين ينبغي تربيتهما فيهن لأنهما توفران مِصَدّات نفسانية تفيد في الوقاية من الأخطار التي تهدد حياتهن والتعافي منها. ويمكن للتركيز على مواطن القوة تلك أن يشكل أساسا لوضع برامج فعالة.

الصحة العقلية والسلامة النفسية والاجتماعية

الصحة النفسية هي أحد العناصر الأساسية، ولكن أكثرها تعرضا للإهمال، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل اعتلال الصحة النفسية سببا للفقر ونتيجة له على السواء. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن معظم الأشخاص الذين يعانون مشاكل عقلية أو نفسية واجتماعية، ولا سيما الأشخاص في البلدان الفقيرة، غير قادرين على الاستفادة من فرص

مدرَّة للدخل ومن خدمات التعليم والصحة أو الصحة العقلية، أو الخدمات الاجتماعية الأخرى. وهذا يحد بشدة من ممارستهم لحقوق الإنسان الخاصة بهم. وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط الفقر والاكتئاب فيما بينهما ارتباطا وثيقا، وفقا لنتائج الأبحاث النفسية والاجتماعية. وتعاني المرأة في المناطق الريفية الفقيرة من درجة عالية من الضائقة النفسية والاكتئاب، وتكون إمكانية تلقيها للمساعدة أقل مقارنة بالمرأة الحضرية. ومما يسهم كذلك في معاناتهن للفقر العزلةُ وضعف التعليم وفرص العمل، وضآلة فرص الحصول على الرعاية الصحية والرعاية المتعلقة بالصحة النفسية.

وقد يكون الاغتصاب، والزواج المبكر، وارتفاع معدلات الخصوبة، والأمراض المزمنة التي تعاني منها المرأة الريفية أيضا من الأسباب المؤدية إلى مشاكل في الصحة العقلية لديها. وتتقاضى المرأة العاملة راتبا هزيلا لقاء عملها في وظيفة متواضعة. وكذلك تنوء أيضا في المنزل تحت عبء الأعمال المنزلية غير المأجورة وأعمال الرعاية الأسرية. وتتفاعل عوامل الإجهاد المتعددة تلك فيما بينها بما في ذلك هجرة الزوج بحثا عن عمل، فتسبب القلق والاكتئاب وتلحق مزيدا من الأذى بالمرأة عن طريق تأثيرها في قدرتها على التكيف، مما يؤدي إلى استمرار الفقر في حياتها وفي مجتمعها المحلي. ويؤدي أيضا الافتقار إلى التعليم وانعدام الخبرة في مجال الأعمال التجارية إلى تثبيط حافز المرأة الريفية على ممارسة عمل يمكن أن ينقذها من براثن الفقر، ويخفف عزلتها الاجتماعية، ويزيد قدرتها على تدبير أمورها بنفسها. وتمنع الحياة الريفية التي تتصف بالفقر المرأةَ من التماس الخدمات النفسية والاجتماعية. فالعزلة الاجتماعية ورداءة التعليم، ووجود خشية من الوصم، ونقص وسائل النقل، والافتقار إلى التأمين الصحي تصعّب عليها الحصول على الرعاية النفسية والاجتماعية. وتكاد الكثير من المناطق الريفية تفتقر إلى متخصصين في علم النفس ومرشدين اجتماعيين مؤهلين أو غير أولئك من العاملين في مجال الرعاية الصحية لمساعدة المرأة على مواجهة هذه التحديات.

التوصيات

يتعين على الحكومات الاستثمار في مجال توفير التمويل للنساء والفتيات الريفيات، بمن فيهم النساء والفتيات ذوات الإعاقة، من أجل تحقيق ما يلي:

١ - تعزيز التمكين النفسي والاجتماعي لهن والمساواة بين الجنسين باستخدام هذه الاستراتيجيات:

(أ) تثقيفهن في مجال حقوق الإنسان الخاصة بهن، ومواطن القوة الشخصية، والمهارات والموارد اللازمة لتعزيز حيويتهن ومرونتهن بوصفها عاملين للحماية الشخصية في مواجهة الفقر؛

(ب) إشراك النساء والفتيات الريفيات كشريكات فاعلات في تخطيط البرامج وتشغيلها على جميع مستويات اتخاذ القرارات؛

(ج) تشجيعهن على تنمية الملكية وتعزيز التفاؤل والثقة في قدرتهن على أن يكن فاعلات من خلال توفير فرص للمشاركة في أنشطة متعلقة بمباشرة الأعمال الحرة، وفي أنشطة اجتماعية وأنشطة إنمائية أخرى؛

(د) التشجيع على إيجاد وتوفير الفرص لتوسيع وتعزيز الشبكات المجتمعية المتعلقة ببناء القدرات التي يتم من خلالها تبادل المعلومات والمهارات المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة؛

(هـ) توفير التعليم الابتدائي والثانوي والعالي للنساء والفتيات الريفيات وتدريبهن، وتعزيز ما هو قائم من كل ذلك؛

(و) إتاحة فرص متكافئة في الحصول على الفرص والموارد الاقتصادية كالقروض الائتمانية البالغة الصغر.

٢ - توفير الموارد البشرية والمرافق اللازمة لتعزيز الصحة العقلية والسلامة النفسية والاجتماعية من أجل:

(أ) توفير التدريب لمدربات قرينات محليات ليشكلن موارد للصحة العقلية في مجتمعاتهن المحلية، وذلك باستخدام التكنولوجيا المتاحة كالاتصالات والتعليم عبر الإنترنت. ويمكن أن يقدم متخصصون في علم النفس ومرشدون اجتماعيون وأخصائيو صحة نفسية آخرون خدماتهم إلى المجتمع المحلي بتدريب مدربين أقران على تشخيص مشاكل الصحة العقلية وتوفير الخدمات أو الإحالات؛

(ب) وضع برنامج يُنشر فيه أخصائيو علم نفس مؤهلون يعملون مع مدربين أقران لتوفير الخدمات والتدريب، وتقييم ذلك البرنامج؛

(ج) بناء مراكز خدمات متكاملة متعددة التخصصات يمكن لأهل الريف الوصول إليها، وتسيير عربات متنقلة لتقديم خدمات مجمّعة؛ وإلحاق مرشدين نفسيين واجتماعيين وأطباء ممارسين متخصصين في الصحة العقلية بالرعاية الصحية الأولية؛ وتوفير الخدمات الأسرية والاجتماعية، ومحو الأمية والتعليم المستمر، والتدريب المتعلق بالمهارات في مجال مباشرة الأعمال الحرة والأعمال التجارية؛

(د) تحسين الطرق وتوفير حافلات تسهّل وصول جميع النساء والفتيات إلى مركز الخدمات المتعدد التخصصات؛

(هـ) توفير تأمين منخفض الكلفة أو منح حكومية تُوفّر خدمات الرعاية الصحية وخدمات الصحة العقلية للمناطق الريفية؛

(و) تدريب مقدمي خدمات الرعاية الصحية وخدمات الصحة العقلية على توفير الخدمات والتثقيف على نحو ميسور يكون قائم على المعرفة وعدم التمييز، وتلبية الاحتياجات الصحية والنفسية الخاصة بالفتيات والنساء ذوات الإعاقة.

٣ - الحرص على أن تكون التدخلات وبرامج المعونة المخصصة للنساء والفتيات الريفيات مراعية للتنوع الديمغرافي فيما بينهن:

(أ) كفالة تنفيذ جميع مشاريع التدخل والتقييم والبحث بما يتوافق مع المبادئ الأخلاقية، في ظل احترام حقوق وكرامة الإنسان لجميع النساء والفتيات الريفيات، مع مراعاة تنوعهن الديمغرافي.

٤ - تخفيف عبء العمل المدفوع الأجر والعمل غير المدفوع الأجر عن طريق القيام بما يلي:

(أ) توفير إمكانية الحصول على أدوات وتكنولوجيات بسيطة كالأفران الشمسية وآبار الضخ والكهرباء وتجهيزات السباكة المنزلية والهواتف الخلوية والإنترنت؛

(ب) الحد من القوالب النمطية الجنسانية للأعمال من خلال تثقيف الفتيان والرجال بأن رعاية الأطفال والمسنين والمرضى إنما هي أعمال أسرية ينبغي أن يشترك الجميع في القيام بها؛

(ج) تطوير خدمات الدعم المجتمعية لرعاية الأطفال والمسنين من خلال الهيئات الحكومية المحلية والمنظمات الخدمية والمنظمات المحلية والدولية.

٥ - إنشاء قاعدة بيانات للبحوث وتقييم البرامج باستخدام منظور متعدد الثقافات لكامل العُمر، بحيث يمكن تحديد احتياجات السكان وفعالية برامج القضاء على الفقر لنساء وفتيات من أعمار وأصول عرقية وإثنية ومناطق وذات درجات إعاقة مختلفة.